محددات الاستقرار المالي في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة (2008_2019)

The Determinations of Financial Stability in Kuwait Banking System During (2008_2019)

عصام بوزيد[1,*]، السعيد هتهات [2]

[1] مخبر التمويل مالية المؤسسة ومالية الاسواق ،كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير ،جامعة ورقلة (الجزائر)

(issam.albachir@gmail.com)

[2] مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المستدامة، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير ، جامعة ورقلة (الجزائر)

(said.hathat@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2021/10/13؛ **تاريخ المراجعة**: 2021/10/13؛ **تاريخ القبول**: 2021/11/13

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس الاستقرار المالي لمجموعة من البنوك ذات الطبيعة التجارية المتواجدة في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة الممتدة ما بين (2008-2019).

ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وفق السلاسل الزمنية المقطعية.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المستقلة العائد على الأصول (Rate of return on assets)، ومؤشر معدل الاستدانة (leveraged rate)، وبين معدل كفاية رأس المال (Capital adequacy ratio)، كما أظهرت نتائج الدراسة اختلاف القيمة الثابتة لمؤشر Basel من بنك إلى آخر والراجعة لعوامل خاصة بكل بنك، بمعنى أن علاقة معدل كفاية رأس المال بالمتغيرات المستقلة ثابتة.

الكلمات المفتاح: معدل كفاية رأس المال، عائد على الأصول، عائد على حقوق الملكية، معدل الاستدانة، معدل النمو، معدل التضخم.

تصنيف JEL : O23 ؛ J41

Abstract: This study aims to measure the financial stability of a group of commercial banks in the Kuwaiti banking system during the period between (2008-2019).

For this purpose, we use the panel data, and the time series analyses.

The study has reached no statistically significant relationship between independent indicators, ROA, and the Capital Capacity (BAZEL), and the results of the study showed a fixed relation between dependent variable and the independent variables.

Keywords: capital adequacy rate, asset yield, return on property rights, sadness rate, growth rate, inflation rate.

Jel Classification Codes : O23 ؛ J41.

* عصام بوزيد issam.albachir@gmail.com

I- تمهيد :

تؤدي البنوك دورا هاما في القطاع الاقتصادي والمالي، إذ تعتبر الجهاز الحساس والفعال في القطاع المالي، إلا أن هذا الأخير خلال السنوات الماضية في جميع دول العالم شهد العديد من الأزمات المالية، بحيث انهارت العديد من المؤسسات المصرفية ذات السمعة الدولية فأصبح أمر الاستقرار المالي أمرا ضروريا لدوام البنوك وبقائها، لذلك تسعى الأنظمة المالية في العالم لتحقيق الاستقرار المالي لأنه مرتبط بالوظيفة الأساسية التي تؤديها البنوك وهي تحريك القطاع الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للمجتمعات.

ويتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي غالبا عند ظهور الأزمات المالية وتزايد حدتها، فلقد حظي موضوع الاستقرار المالي بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين وتزايد بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997- 1999م، حيث ابتكر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقنية جديدة متمثلة في برنامج تقييم القطاع المالي في الدول الأعضاء سنة 1999م، وكذلك الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، والتي لا تزال العديد من الاقتصاديات في مرحلة التعافي من تداعياتها.

ودراستنا هذه ستطبق على القطاع المصرفي في الكويت، والذي يمثل ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث قدمت المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني الكويتي، وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد, وتعد المصارف الكويتية شريان الاقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم, ويعمل في النظام المصرفي الكويتي أكثر من 50 في المائة من القوى العاملة في القطاع الخاص الكويتي، كذلك فإن القطاع المصرفي الكويتي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريباً للموارد البشرية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا.

1.I- الإشكالية:

كما يعمل البنك المركزي الكويتي على تعزيز أسس الاستقرار المالي خلال المرحلة الحالية، بالاعتماد على مراقبة مدى متابعة البنوك المسجلة لديه على تطبيق المعايير والمبادئ الأساسية المتفق عليها دوليا ومراجعة هياكل رأس المال الرقابي بصورة دورية، وإعداد الدراسات الكمية للوقوف على مدى قدرة البنوك على استيفاء متطلبات معيار كفاية رأس المال بازل، وما ينطوي عليه هذا المعيار من أدوات تحوط كلية، والتي تتمثل في تحديد متطلبات رأس مال إضافية في صورة عتبة تحوطية، وكذلك متطلبات رأسمال إضافية للبنوك ذات التأثير النظامي المحلي وهامش أمان من رأس المال لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وذلك بهدف توفير قواعد رأسمالية أقوى لهذه البنوك وزيادة قدرتها على مقاومة الصدمات والضغوط المالية.

ويعد تتحقق الاستقرار المالي الغاية الأهم بالنسبة للبنوك المركزية، فهو يعكس قدرة هذه الأخيرة على التحكم في النشاط الاقتصادي للبلاد ومدى تحملها للتحديات المستقبلية والأزمات المالية، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الآتية:

ما هي محددات الاستقرار المالي في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة (2008- 2019)؟

2.I- الدراسات السابقة :

دراسة مشتاق محمد السبعاوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي:[1]

حاولت الدراسة التطرق إلى موضوع الاستقرار المالي وآليات تحقيقه في ضوء المعطيات العملية والمنهجية والأسس والمبادئ التي يستند إليها النظام المالي والاقتصادي بشكل عام، والمصارف الإسلامية وطبيعة عملها بشكل خاص وعالجت الدراسة الإشكالية الأساسية التالية:

هل هناك مؤشرات للاستقرار المالي في الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية خلال سنوات الأزمة أم كان للأزمة المالية الأثر الكبير على أنشطتها؟

ومن أهداف هاته الدراسة توضيح مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وذلك من خلال الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية وما لها من تأثير على النظام المالي والعالمي ككل، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة المطروحة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن: عدم الاستقرار المالي الذي شهده النظام الرأسمالي سببه هشاشة هذا النظام وعدم قدرته على الوقوف أمام الأزمات المالية كونه يستند أسس غير منضبطة، كما توصلت الدراسة أن إلى القروض الربوية الممنوحة لقاء الرهن العقاري أحد الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة المالية وانفجار فقاعتها.

دراسة ريمه ذهبي، الاستقرار المالي النظامي " بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003 -2011):[2]

اهتمت الدراسة بموضوع الاستقرار المالي الذي يحتل صدارة اهتمام التظاهرات المالية العالمية، خاصة بعد الأزمات المالية الأخيرة التي شهدت الساحة المالية الدولية وعالجت الدراسة الإشكالية الأساسية التالية: ما مدى الاستقرار المالي النظامي الجزائري؟

وكان من أهداف الدراسة بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اعتبار الرقابة الاحترازية أهم وسيلة مراقبة في يد السلطات الإشرافية، فمن خلالها يتم ضمان استقرار أهم الوحدات المكونة للنظام المالي ممثلة خصوصا في البنوك والذي يعتبر تعثرها الأخطر على الإطلاق، كون تعثر البنك لا يمس البنك فقط بل يمتد ليمس باقي البنوك وباقي المؤسسات المالية ليؤثر بعد ذلك على الاقتصاد الحقيقي نتيجة تضييق منح القروض.

كما توصلت الدراسة لاعتبار اتفاقية بازل أهم إجراء أتخذ دوليا لمواجهة الخطر النظامي, وكذلك اعتبار مرحلة قياس الخطر النظامي أصعب مرحلة وذلك لصعوبة تحديد إطار هذا الخطر وكذا تعدد أبعاده، وأوصت الدراسة باستعمال كل من المقاربتين الاحترازيتين الجزئية والكلية بشكل متكامل دون تهميش مقاربة عن الأخرى، وكذلك اتخاذ أكثر من طريقة عند قياس الخطر النظامي وذلك لتدارك نقائص اختيار طريقة واحدة وأوصت كذلك بتعزيز سلامة النظام المالي الجزائري دون اللجوء إلى العائدات البترولية كون هذا المتغير خارج عن سيطرة السلطات المحلية.

دراسة أسماء يحياوي، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي 2014-2015:

اهتمت الدراسة بموضوع دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، وذلك بالاعتماد على الأدوات والوظائف التي تؤديها هاته البنوك وتفادي الوقوع في المشاكل والعوائق التي تعرقل الهدف الأساسي، وعالجت الدراسة الإشكالية الأساسية التالية: ما هو دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي؟ وكان من أهداف الدراسة التعرف على موضوع جديد هو الاستقرار المالي وكذا الترابط بينه وبين البنوك المركزية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن: البنك المركزي يعتبر أهم المؤسسات التي تشرف على شؤون النقد والائتمان, وكذلك الاستقرار المالي هو شرط ضروري للنمو الاقتصادي, كما توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المالية تصنع عدة تأثيرات سلبية تجعل البنك المركزي لا يحقق أهدافه المراد الوصول إليها ومنها الاستقرار النقدي والمالي ومن أهم المخاطر المالية التي تعتبرها عائق هي مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة, ومخاطر سعر الصرف, وبالنسبة للتوصيات الدراسة فمنها أنه يجب وضع عدة خطط وطرق سليمة ودقيقة من أجل عدم الوقوع في الأزمات والاضطرابات بالنسبة للبنوك المركزية من طرف مسيريها، وهذه الخطط والطرق متمثلة في دراسات قام بها خبراء لفائدة البنوك، كما أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على الخبراء والمتمكنين في الدول الأجنبية من أجل تبادل المعلومات وإعطاء الكثير من الأفكار الإيجابية من ناحية الوصول إلى الهدف وهو تحقيق الاستقرار المالي في البنوك المركزية.

دراسة عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، صندوق النقد العربي:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في المساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الاستقرار المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، والمساهمة في تعزيز الوعي بقضايا الاستقرار المالي، إضافةً لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، وإعداد ونشر أوراق ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي في الدول العربية ومنها إصدار تقرير سنوي عن الاستقرار المالي على مستوى الدول العربية, حيث توصل فريق البحث إلى خلاصة مفادها:

هناك اهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته كمؤشر الاستقرار المالي الكلي، وبما يسهل من عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن.

مؤشر الاستقرار المالي لدى الدول العربية حافظ على مستويات جيدة، حيث بينت نتائج التحليل أن القطاع المالي بشكل عام في الدول العربية سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة.

II – الطريقة والأدوات :سيتم التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

II.1– مجتمع وعينة الدراسة :

أولا: مجتمع الدراسة:

1/ بنية القطاع المصرفي الكويتي: يبلغ عدد المصارف العاملة في الكويت 23 مصرفاً، تشمل مصرفين حكوميين و21 مصرفاً خاصاً، وتتوزع هذه الأخيرة بين مصارف محلية، مشتركة، وأجنبية، وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الكويتية المحلية 353 فرعاً.

ويمثل القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث قدمت المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد, وتعد المصارف الكويتية

شريان الاقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم، ويعمل في المصارف الكويتية أكثر من 50 في المائة من القوى العاملة في القطاع الخاص الكويتي, كذلك فإن القطاع المصرفي الكويتي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريباً للموارد البشرية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا.[4]

/ **تطورات القطاع المصرفي الكويتي:** بهدف تطوير العمل المصرفي في الكويت، تم تطبيق مجموعة من المبادرات المهمة في القطاع المصرفي الكويتي خلال الأعوام العشرين الماضية، بالإضافة إلى ذلك يسعى بنك الكويت المركزي في الوقت ذاته إلى تطوير إطار العمل التنظيمي والتشريعي للتعاملات المالية والمصرفية، وتحديث سياسات إشرافه وبرامجه, ويستمر بنك الكويت المركزي باتخاذ التدابير اللازمة تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل المعروفة ببازل 3، حيث تم تشكيل لجنة توجيهية شاركت فيها المصارف الكويتية بممثلين عنها لوضع الضوابط الرقابية اللازمة، وتشمل هذه المعايير مجموعة من الضوابط التي من شأنها تحسين جودة رأس المال وتعزيز معايير السيولة التي تستهدف تحسين إدارة مخاطر السيولة وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية، بالإضافة إلى معايير تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية. وانطلاقا من حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة معايير الرقابة المصرفية الدولية، وفي إطار إعداد التعليمات الجديدة لحزمة إصلاحات بازل 3، اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي هيكل رأس المال الرقابي للمعيار والمرحلة الانتقالية لتطبيقه، وتحديد نسبة إجمالية لكفاية رأس المال بحد أدنى 13 في المائة يتم تطبيقها على مراحل بين عامي 2014 و2016. وجاء تحديد هذه النسبة بناءً على دراسة الأثر الكمي التي قام بها البنك المركزي بالتعاون مع الجهة الاستشارية المكلفة بإعداد مشروع التعليمات، وما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج جيدة أظهرت قدرة البنوك الكويتية على استيفاء متطلبات كفاية رأس المال.[5]

ثانيا: عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في 6 بنوك متواجدة في النظام المصرفي الكويتي من أصل 23 مصرفا والجدول رقم (01) يوضح أهم المعلومات عنها.

ثالثا: مبررات اختيار النظام المصرفي الكويتي:

* كون النظام المصرفي الكويتي أحد أهم أعمدة الاقتصاد الكويتي.

* كون مواقع هذه البنوك الموجودة في النظام المصرفي الكويتي توفر على مواقعها الرسمية كل المعلومات اللازمة عنها، وكذلك التقارير المالية السنوية وهذا ما نحتاجه في الدراسة.

II.2- تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها :

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم اختيار مجموعة من المؤشرات معدل العائد عل حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل ربحية السهم الواحد (Share)، معدل التضخم (Inflation)، معدل النمو (GDP)، معدل الاستدانة (Credit) كمتغيرات مستقلة، ومعدل كفاية رأس المال (Basel) كمتغير تابع، ويمكن توضيحها فيما يلي:

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع للدراسة الحالية في معدل كفاية رأس المال أو ما تعرف بنسبة بازل، حيث تفيد النسب المحسوبة وفق هذا المعيار مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بأنواعها، وعلى مدى كفاية رأس المال لمقابلة الخسائر التي قد تنجم عن منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية وغيرها دون المساس بالودائع، وذلك على أساس أن هذا رأس المال يمثل هامش أمان وخط دفاع ضد تلك المخاطر رغم صغر حجمه، لذلك تحسب مدى كفايته لهذا الغرض، وتحسب هذه النسبة وفق طرق معقدة وطويلة بالعلاقة التالية:[6]

رأس المال / مجموع الأصول والتعهدات بطريقة مرجحة الخطر>8%

2- المتغيرات المستقلة:

وتمثلت في مجموعة من المؤشرات، مؤشرين للربحية أو المردودية العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA)، حيث يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بالعائد على الأصول من خلال مضاعف الرفع المالي.[7]وكذلك مؤشر معدل ربحية السهم الواحد (Shares)، ومؤشر معدل الاستدانة (Credit).وكذلك مؤشر معدل النمو الناتج المحلي الخام (GDP)، ومؤشر معدل التضخم (Inflation)، حيث تم استخراج هذه المعدلات من موقع صندوق النقد الدولي متغيرات دولة الكويت، ويمكن تحديد كيفية حساب متغيرات المستقلة للدراسة كما هو موضح في الجدول (02).

II.2- أدوات الدراسة

يشمل إطار الدراسة على التعريف بأهم الأدوات المستخدمة في الدراسة أدوات الاحصاء الوصفي، ارتباط بيرسون وبيانات السلاسل الزمنية المقطعية والتي نختصرها بكلمة "بانل"، والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها، ومنها صياغة نموذج الدراسة وهذا من خلال برنامج Eviews9.

كما استخدمت الدراسة برنامج Excel 2007 كأساس لجمع البيانات، تلخيصها وحساب المؤشرات المتعلقة بالدراسة.

أولا: أدوات الإحصاء الوصفي:

وهي تسمى بمقاييس الموضع أو المتوسطات Averages، وهي تلخص البيانات عن طريق إيجاد قيمة متوسطة لها ومن أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما ما يلي:

*الانحراف المعياري؛ *أكبر قيمة؛ *المتوسط الحسابي؛ *أقل قيمة.

ثانيا: مصفوفة الارتباط (بيرسون):

الهدف من بناء مصفوفة الارتباط لبيرسون هو دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بحيث يستخدم إذا كانت المتغيرات مقاسة بمقياس كمي، وذلك من خلال دراسة الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث تم تنظيم وتلخيص المعلومات لتسهيل فهمها ودراستها.

ثالثا: نماذج السلاسل الزمنية المقطعية:

أ- تعريف بيانات بانل: السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.[1] ومعطيات بانل تجمع بين ثلاثة حدود مع بعض:

- ✓ الحد الموضوعي: ويمثل الهدف المدروس (المتغير التابع- متغير الاستجابة) ومحدداته (المتغيرات المستقلة).
- ✓ الحد الزمني: الفترة الزمنية المدروسة.
- ✓ الحد المقطعي: والذي قد يكون مجموعة دول، محافظات، مؤسسات، اسر أشخاص، سلع...الخ، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة.

ب- النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل: يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها W.Green (1993)، من هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية فان نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta 0_{(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta j\, xj(it) + \varepsilon_{it} \qquad i=1,2,\dots N \qquad t=1,2,\dots T \dots\dots(1)$$

1- النموذج التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta 0_{(i)}$ و βi ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي وبالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta 0 + \sum_{j=1}^{k} \beta j\, xj(it) + \varepsilon_{it} \qquad i=1,2,\dots N \qquad t=1,2,\dots T \dots\dots(2)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \sigma^2\varepsilon$ تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2) (Greene, 2012) بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءا من اول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره (N*T).

2- نموذج التأثيرات الثابتة:

إن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، بحيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة، إذن فهي تمثل البعد الفردي والزمني معا لنموذج البانل، لذلك يمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد مع الزمن، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية[2]:

$$Y_{it} = \beta 0\,(i) + \sum_{j=1}^{k} \beta j\, xj(it) + \varepsilon_{it} \qquad i=1,2....N \qquad t=1,2....T.....(3)$$

$$\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2\varepsilon \text{ و } E(\varepsilon_{it}) = 0 \text{ حيث أن}$$

3- نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذا توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي إلى $\sigma^2\varepsilon$، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، حيث يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة (Gujarati, 2003),أما في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $\beta o(i)$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي.[10]

$$\beta o(i) = \mu + Vi \qquad i=1, 2....N \quad ....(4)$$

وبتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta j\, xj(it) + \varepsilon_{it} \qquad i=1, 2...N \qquad t=1,2....T.....(5)$$

جـ-اختبارات التحديد (أساليب اختيار النموذج الملائم للبيانات الطولية): بعد معرفة مختلف النماذج التي يقدمها بانل لابد من اختيار احد هذه النماذج والذي يمثل العلاقة بين المتغيرات والقيمة السوقية تمثيلا جيد، ولأجل إيجاد النموذج الملائم يتم استخدم ما تسمى باختبارات التحديد كما ذكرنا سابقا بوجود نموذجين رئيسيين من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة ؟

لغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل سوف نقوم بعرض أسلوبين:

- ✓ الأول: مضاعف الانحدار LM لغرض الاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي و(نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية):

ويكون ذلك وفق الفرضيتين التاليتين:

H0: P >0.05 (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار المجمع)

H1: P <0.05 (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الأثار الثابتة أو نموذج الأثار العشوائية)

- ✓ الثاني: Hausman هو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة.

ويكون ذلك من خلال اختبار مقدرات النموذجين في ظل فرضيتين هما فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة حيث:

H0:P >0.05 (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار العشوائية)

H1:P <0.05 (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة)

III- النتائج ومناقشتها :

III.1- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سنعرض مخرجات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لتحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض، وذلك بحساب كل من المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أصغر وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

والجدول رقم (03) يلخص أهم النتائج الخاصة بدراسة الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة، فمن خلال الجدول نلاحظ أن متوسط معدل كفاية رأس المال قد بلغ 0.184343 بانحراف معياري قدر بـ0.039575 ولقد بلغت أدنى قيمة له 0.006000 وأعلى قيمة هي0.278200 ، أما بالنسبة لمؤشر معدل العائد على الأصول فبقد بلغ المتوسط0.015779 بانحراف معياري قدر بـ 0.022427 حيث بلغت أدنى قيمة 0.072600- بقيمة سالبة وأعلى قيمة 0.082000. أما مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية فكان المتوسط 0.095800 بانحراف معياري 0.082883 وأدنى قيمة 0.001605 وأعلى 0.583700 قيمة، أما مؤشر ربحية السهم الواحد بلغ المتوسط 0.048898 ، بانحراف معياري قدر بـ 0.069755 حيث بلغت أدنى قيمة 0.000670 وأعلى قيمة0.371200 ، أما

بالنسبة لمؤشر معدل الاستدانة فبقد بلغ المتوسط 0.636820 بانحراف معياري قدر بـ 0.148452 حيث بلغت أدنى قيمة 0.019430 وأعلى قيمة 0.856400 ، أما بالنسبة لمعدل النمو والتضخم فقد بلغ متوسطهما على التوالي بـ 0.067502 و0.034600 وبانحراف معياري قدر بـ0.085274 و0.018765 حيث بلغت أدنى قيمة لهما على التوالي: 0.005000 و0.002000وأعلى قيمة لهما 0.622100 / 0.063000 .

III.2- تحليل نتائج الارتباط بين مؤشرات الأداء والقيمة السوقية للأسهم

يمكن توضيح نتائج الارتباط بين معدل BASEL والمؤشرات المستقلة في الجدول رقم (04)، تبين إشارة معامل التحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين عكسية أم طردية، بينما تبين قيمة معامل التحديد قوة العلاقة بين المتغيرين في حين القيمة الاحتمالية Sig تقارن بمستوى معنوية (0.01*) المقبول، حيث إذا كانت قيمة Sig أقل من (0.01*) فإن قيمة معامل الارتباط تختلف معنويا عن الصفر، أي توجد هناك دلالة إحصائية بين المتغيرات في الواقع. ونلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن هناك علاقة طردية (ارتباط موجب) بين المتغير التابع BASEL والمتغيرات المستقلة (ROE و GDP)أي هناك دلالة إحصائية لمعامل الارتباط، حيث بلغت درجة الارتباط بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة على التوالي 0.272287-، 0.250753، عند مستوى معنوية 0.0353، 0.0533 على التوالي وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول 0.01، وبالتالي نستنتج وجود دلالة إحصائية بين المتغيرات (قيم غير عشوائية)، وهناك علاقة عكسية بين BASEL و المتغيرات (INF و SHEET بقيمة على التوالي 0.286193- و 0.335151- وعند مستوى معنوية 0.0266 و 0.0089 اقل من 0,01 أي وجود دلالة إحصائية بين المتغيرين.

III.3- تحليل الانحدار للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة

1- نتائج تقديرات نماذج بانل: من أجل تحديد مدى قدرة مؤشرات المستقلة سنقوم ببناء نموذج الانحدار المتعدد من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل البيانات المقطعية، الذي يعتمد على تحليل نموذج الانحدار من خلال ثلاثة أساليب للتحديد وهي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، من خلال تطبيق الطريقة المناسبة لكل نموذج على برنامجEviews9، بعد إدخال البيانات السابقة كانت النتائج كما في الجدول رقم (05)

من خلال نتائج تقديرات نماذج بانل لمتغيرات الدراسة المبينة في الجدول رقم (05) يمكن تحليل كل نموذج على حدا وباختصار من خلال تحديد ما يلي:

القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية، معامل التحديد والقيم الاحتمالية الكلية للنموذج, وحتى تكون لمعلمات دلالة إحصائية من عدمها فهذا يقوم على فرضيتين هما:

H0 : $\beta 0 = 0$ (إذا $\beta 0$ ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %)

H1 : $\beta 0 \neq 0$ (إذا $\beta 0$ لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %)

نختار H0 إذا كانت prob>0,05 والفرضية البديلة في الحالة العكسية.

دراسة نموذج الانحدار التجميعي لمعدل كفاية رأس المال: يبين الجدول رقم (05) أن القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية اغلبها مقبولة إحصائيا أي نقبل الفرضية H1 ونرفضH0 باستثناء (ROE) و(SHARES) و(CRIDET) فهي مرفوضة إحصائيا (أي قيمتها الاحتمالية أكبر من (0.05)، وأن المتغيرات مجتمعة لها قدرة على تفسير المتغير التابع الذي هو معدل كفاية رأس

- المال(نسبة بازل) بنسبة 17,71% وهي نسبة وهي نسبة تفوق نسبة الحد الأدنى من كفاية رأس المال الذي وضعه النظام المصرفي الكويتي والتي تقدر ب12%،كما نلاحظ بناءا على نتائج التقدير أن قيمة الاحتمالية المرفقة بإحصائية فيشر (f- statistic)Probهو 0.000873 وهي أقل تماما من مستوى المعنوية (0,05) وهو ما يدل على وجود معنوية كلية للنموذج.
- **دراسة نموذج الآثار الثابتة لمعدل كفاية رأس المال:** يبين الجدول رقم (05) أن القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية مرفوضة إحصائيا (أي قيم الاحتمال أكبر من (0.05)، باستثناء الثابت و (SHARES) و(GDP) و(INF), وأن المتغيرات المستقلة لها قدرة على تفسير المتغير التابع الذي هو معدل كفاية رأس المال(نسبة بازل) بنسبة 18,82% وهي نسبة تفوق نسبة الحد الأدنى من كفاية رأس المال الذي وضعه النظام المصرفي الكويتي والتي هي 12%، كما نلاحظ بناءا على نتائج التقدير أن قيمة الاحتمال المرفق بإحصائية فيشر (Prob(f-statistic وهي أقل تماما من مستوى المعنوية (0,05) وهو ما يدل على وجود معنوية كلية للنموذج.
- **دراسة نموذج الآثار العشوائية لمعدل كفاية رأس المال:** لا نستطيع تقديره لأن عدد المتغيرات أكبر من عدد البنوك.

2- اختبارات المفاضلة بين نماذج الدراسة: من أجل تحديد النموذج المناسب للبيانات الطويلة للتحقق من خاصية التجانس أو عدم تجانس النموذج المستخدم سوف نقوم بعرض أسلوبين هما: اختبار لاغرونج (LM) واختبار Hausman بحيث تظهر نتائج المفاضلة بدء من:

1- نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي الآثار الثابتة والعشوائية:

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبارLM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية من جهة أخرى، ويكون ذلك وفق الفرضيتين التاليتين:

H0: P >0.05 (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار المجمع)

H1: P <0.05 (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية)

تظهر النتائج في الجدول رقم (06)، حيث يظهر الجدول نتائج اختبار لاغرانج LM التي بلغت للقاطع 47.2220، أما للفترة فكانت تساوي 0.064060، أما بالنسبة للقاطع والفترة معا فيساوي 47.1579 باحتمال معدوم، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج الانحدار التجميعي لا يناسب هذه الدراسة.

2-3 نتائج اختبار Hausman للاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية:

يستخدم اختبار Hausman لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، ويكون ذلك من خلال اختبار مقدرات النموذجين في ظل فرضيتين هما فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة حيث:

H0:P>0.05 (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار العشوائية)

H1 :P <0.05 (بمعنى أن النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة)

وتظهر نتائجه في الجدول رقم (07)، ويشير اختبار Hausman الذي يتبع توزيع "كاي مربع" (3درجات) إلى67.610544، وباحتمال (0.0000)، مما يدل على رفض الفرضية العديمة H0، وقبول الفرضية البديلة التي تقول بأن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر مؤشرات المستقلة على المؤشر التابع (نسبة بازل) في النظام المصرفي الكويتي.

والجدول رقم (08) يلخص أهم نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات الثابتة الأمثل محل الدراسة لمعدل كفاية رأس المال (BASEL) بدلالة المؤشرات المتمثلة في العائد على الأصول(ROA), العائد على حقوق الملكية (ROE), ومعدل ربحية السهم الواحد(SHARES), ومعدل الاستدانة (CREDIT), ومعدل النمو الناتج المحلي الخام (GDP), ومعدل التضخم (INF).

بعد تقدير النموذج الأمثل للدراسة وجب علينا دراسة المعنوية الإحصائية للمعلمات وذلك لتفسير علاقة معدل كفاية رأس المال بدلالة المؤشرات.

اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة: اختبار المعنوية الإحصائية نقوم بوضع فرضيتين كما يلي:

H0: $\beta 0=0$

H1: $\beta 0\neq 0$

- **اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة الحد الثابتβ_0** : انطلاقا من الجدول رقم (08) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob لـ$\beta 0$ تساوي (0.0000) أقل من0.05ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن$\beta 0$ تختلف معنويا عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05).
- **اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة $\beta 1$** : انطلاقا من الجدول رقم (08) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.9761 أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلةH1، أي أن$\beta 1$ لا تختلف معنويا عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي قيمة عشوائية، وبالتالي ليس لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05)، أي أنه لا توجد علاقة بين معدل العائد على الأصول ومعدل كفاية رأس المال.
- **اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة $\beta 2$**: انطلاقا من الجدول رقم (08) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0888 أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلةH1، أي أن$\beta 2$ لا تختلف معنويا عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي قيمة عشوائية، وبالتالي ليس لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05) أي أنه لا توجد علاقة بين معدل العائد على حقوق المليكة ومعدل كفاية رأس المال.
- **اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة $\beta 3$** : انطلاقا من الجدول رقم (08) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob

تساوي 0.0000 أقل من 0.05، ومنه نقبل الفرضية البديلةH1 ونرفض الفرضية العدم، أي أن β3 تختلف معنويا عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي ليست قيمة عشوائية، وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05)، أي أنه توجد علاقة بين معدل ربحية السهم الواحد ومعدل كفاية رأس المال.

- **اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة β4**: انطلاقا من الجدول رقم (08) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.2603 أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلةH1، أي أنβ2 لا تختلف معنويا عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي قيمة عشوائية، وبالتالي ليس لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05 أي أنه لا توجد علاقة بين معدل الاستدانة ومعدل كفاية رأس المال.
- **اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة β5**: انطلاقا من الجدول رقم (08) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0419 أقل من 0.05، ومنه نقبل الفرضية البديلةH1 ونرفض الفرضية العدم، أي أن β3 تختلف معنويا عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي ليست قيمة عشوائية، وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05)، أي أنه توجد علاقة بين معدل النمو الناتج المحلي الخام ومعدل كفاية رأس المال.
- **اختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة β6**: انطلاقا من الجدول رقم(08) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0313 أقل من 0.05، ومنه نقبل الفرضية البديلةH1 ونرفض الفرضية العدم، أي أن β3 تختلف معنويا عن الصفر، أي أن القيمة المقدرة هي ليست قيمة عشوائية، وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية (0.05)، أي أنه توجد علاقة بين معدل التضخم ومعدل كفاية رأس المال.

اختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج: لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقوم بوضع فرضيتين كما يلي:

H0: $\beta 0 = \beta 1 = \beta 2 = \beta 3 = 0$

H1: oumois$(\beta j \neq 0)$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن احتمالية إحصائية فيشر تقدر بـ 0.0000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة H1، وهذا يعني أن النموذج مقبول إحصائيا وأنه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر.

اختبار جودة التوفيق: من خلال الجدول رقم (08)) يمكن ملاحظة أن المعادلة المقدرة تفسر (69,30%) من التغيرات الإجمالية للقيمة السوقية للأسهم، وهي تعبر عن جودة توفيق قوية لهذا النموذج.

معادلة النموذج المقبول هي: إذن نقدر علاقة (Basel) بدلالة المتغيرات الأربعة الأخرى: (roe. shares. gdp. inf) وفق ثلاث صيغ لنماذج بانل ونختار الأحسن بينها لتمثيل العلاقة المقدرة هاته من خلال اختبارات التفضيل. وقد تم اختيار العلاقة الموالية بعد تقدير العديد من الصيغ والمفاضلة بينها باستخدام المعنوية ومؤشرات Schwarz , akaike:

Basel= f (ROE, Shares, GDP, INF)

BASEL = 0.206085022065 + 0.109562015938*ROE – 0.48869181246*SHARES + 0.0861853535761*GDP – 0.409223937738*INF

وهنا يرتبط معدل كفاية رأس المال (basel) طرديا بكل من معدل العائد على حقوق الملكية(roe), و معدل النمو(gdp), و ويرتبط عكسيا بمعدل التضخم(inf), ومعدل ربحية السهم الواحد (shares).

IV- الخلاصة :

يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

أن احتمال إحصائية fisher قدر بـ (0.000000) أقل من (0.05) والتي تدل على المعنوية الكلية للنموذج، وهذا ما يفسر قيمة R2 أي أن المؤشرات المستقلة مجتمعة تفسير معدل كفاية رأس المال بنسبة 69,30 في المائة وهي نسبة قوية تدل على قوة التكامل بين المتغيرات. أيضا يرتبط معدل كفاية رأس المال (basel) طرديا بكل من معدل العائد على حقوق الملكية(roe), و معدل النمو(gdp), ويرتبط عكسيا بمعدل التضخم(inf), ومعدل ربحية السهم الواحد (shares).

وعند زيادة معدل العائد على حقوق الملكية(roe) بـ1 (وحدة) يزيد مؤشر معدل كفاية رأس المال (basel)بـ 0.109562015938 (وحدة basel المستخدمة) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وعند زيادة معدل النمو(gdp) بـ1 (وحدة) يزيد مؤشر معدل كفاية رأس المال (basel) بـ 0.086185353576 (وحدة basel المستخدمة) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وعند زيادة معدل التضخم(inf) بـ 1

(وحدة) ينخفض مؤشر معدل كفاية رأس المال (basel) بـ 0.409223937738 (وحدة basel المستخدمة) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وعند زيادة معدل ربحية السهم الواحد (shares) بـ1 (وحدة) ينخفض مؤشر معدل كفاية رأس المال (basel) بـ 0.48869181246(وحدة basel المستخدمة) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

وهنا يمكن القول أن البنوك محل الدراسة لها القدرة على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها ويظهر هذا في ثبات نسبة بازل عبر السنوات وتختلف من بنك لآخر.

- ملاحق:

الجدول رقم (01) يوضح أهم المعلومات عن البنوك محل الدراسة

اسم البنك	التأسيس	رأس المال	عدد الفروع	نوع البنك
بنك الخليج	1960	250 770 236دك	59 فرعا	تجاري
بنك الأهلي المتحد	1971	97 565 946 دك	21 فرعا	إسلامي
بنك الأهلي	1967	115 294 435 دك	33 فرعا	تجاري
بنك التجاري	1960	127 202 234 دك	54 فرعا	تجاري
بنك بوبيان	2004	116 600 000 دك	/	تجاري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك.

الجدول(02)يوضح طريقة حساب المتغيرات المستقلة

المتغيرات	كيفية حسابها	الرمز المعبر عنها
معدل العائد على حقوق الملكية	إجمالي الدخل / إجمالي حقوق الملكية	ROE
معدل العائد على الأصول	إجمالي الدخل/ إجمالي الأصول	ROA
معدل الاستدانة	إجمال الاستدانة / إجمالي الأصول	Credit
معدل ربحية السهم الواحد	النتيجة الصافية / عدد الأسهم	Shares

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (03): يبين نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

	ROA	ROE	SHARES	CRDETA	GDP	INF	BASEL
Mean	0.015779	0.095800	0.048898	0.636820	0.067502	0.034600	0.184343
Maximum	0.082000	0.583700	0.371200	0.856400	0.622100	0.063000	0.278200
Minimum	-0.072600	0.001605	0.000670	0.019430	0.002000	0.005000	0.006000
Std. Dev.	0.022427	0.082883	0.069755	0.148452	0.085274	0.018765	0.039575

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الجدول رقم (04): يبين نتائج نتائج الارتباط بين معدل BASEL و المؤشرات المستقلة.

Correlation Probability	ROA	ROE	SHARES	CRETA	GDP	INF	BASEL
ROA	1.000000						
SIG	-----						
ROE	0.278883	1.000000					
SIG	0.0309	-----					
SHEET	-0.080435	0.615968	1.000000				
SIG	0.5412	0.0000	-----				

CRETA	**-0.246882**	**-0.207069**	**-0.117304**	**1.000000**			
SIG	**0.0572**	**0.1124**	**0.3721**	**-----**			
GDP	**-0.021088**	**-0.033666**	**0.234562**	**-0.163087**	**1.000000**		
SIG	**0.8729**	**0.7984**	**0.0712**	**0.2131**	**-----**		
INF	**-0.202331**	**-0.169848**	**0.011815**	**0.220971**	**-0.294073**	**1.000000**	
SIG	**0.1211**	**0.1945**	**0.9286**	**0.0898**	**0.0226**	**-----**	
BASEL	**0.253766**	**-0.272287**	**-0.335151**	**0.042956**	**0.250753**	**-0.286193**	**1.000000**
SIG	**0.0504**	**0.0353**	**0.0089**	**0.7445**	**0.0533**	**0.0266**	**-----**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الجدول رقم (05) يبين نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المتغيرات	المعلمات	نماذج التقدير		
		تجميعي	الأثار الثابتة	العشوائي
C	β0	0.177098	0.188207	لا نستطيع تقديره لأن عدد المتغيرات أكبر من عدد البنوك
	(prob) الاحتمال	0.0000	0.0000	
ROA	β1	0.515335	-0.005871	
	(prob) الاحتمال	0.0251	0.9761	
ROE	β2	-0.104223	0.123986	
	(prob) الاحتمال	0.1983	0.0888	
SHARES	B3	-0.124768	-0.499160	
	(prob) الاحتمال	0.1866	0.0000	
CRIDET	B4	0.035693	0.027309	
	(prob) الاحتمال	0.2667	0.2603	
GDP	B5	0.120585	0.093285	
	(prob) الاحتمال	0.0485	0.0419	
INF	B6	-0.452916	-0.431477	
	(prob) الاحتمال	0.0919	0.0313	
Adjuted R-squared		0.264851	0.630381	
f-statistic		4.542644	11.06238	
(Prob)f-statistic		0.000873	0.000000	
Durbin-watson stat		0.761623	1.338749	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9

الجدول(06) يبين نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM

Null (no rand Effect) Alternative)	Cross-section	Time	Both
Breusch-agan	**47.22203**	**0.064060**	**47.15797**
Prob	**(0.0000)**	**(0.8002)**	**(0.0000)**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9

الجدول(07) يظهر نتائج اختبار Hausman

Hausman test	
Chi-statistic	**Prob**
67.610544	**0.0000**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9

الجدول رقم (08) يظهر نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات الثابتة

DependentVariable: BASEL
Method: Panel Least Squares
Date: 09/23/20 Time: 11:07
Sample: 2008 2019
Periodsincluded: 12
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 60

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.188207	0.019219	9.792651	0.0000
ROA	-0.005871	0.195180	-0.030078	0.9761
ROE	0.123986	0.071404	1.736401	0.0888
SHARES	-0.499160	0.093827	-5.319983	0.0000
CREDTA	0.027309	0.023981	1.138783	0.2603
GDP	0.093285	0.044650	2.089255	0.0419
INF	-0.431477	0.194621	-2.217009	0.0313

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.693028	Meandependent var	0.184343
Adjusted R-squared	0.630381	S.D. dependent var	0.039575
S.E. of regression	0.024060	Akaike info criterion	-4.452354
Sumsquaredresid	0.028366	Schwarz criterion	-4.068391
Log likelihood	144.5706	Hannan-Quinn criter.	-4.302165
F-statistic	11.06238	Durbin-Watson stat	1.338749
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9

- الإحالات والمراجع :

1. مشتاق محمد السبعاوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي) دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية) مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد02, جامعة كركوك العراق،2012.
2. ريمه ذهبي، الاستقرار المالي النظامي " بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003 -2011), " أطروحة دكتوراه LMDفي العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة، الجزائر،(2012-2013) .
3. أسماء يحياوي، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2014-2015).
4. اتحاد المصارف العربية، تطورات القطاع المصرفي الكويتي، تاريخ الاطلاع :2020/09/24 ، https://uabonline.org/ar/en/research/bankin
5. اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.
6. سليمان ناصر، التسيير البنكي، دار المعتز، عمان، سنة 2009, ص39/38.
7. سليمان ناصر، مرجع سابق، ص42.
8. شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 2000، ص20.
9. بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص209.
10. زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل، 2012، ص272.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عصام بوزيد ، السعيد هتهات (2021)، **محددات الاستقرار المالي في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة (2008_2019)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 313-326.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).